

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة
للعام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة ؛
وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠٠٧/١٢/٣ باعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/٤/١٩ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠٠٨ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة مبلغ ٢١٧٧٠٠٠ ج (فقط مليونان ومائة وسبعة وسبعون ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٢٠٩٨٩٦٢ ج (فقط مليونان وثمانية وتسعون ألفاً وتسعمائة واثنان وستون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٧٨٠٣٨ ج (فقط ثمانية وسبعون ألفاً وثمانية وثلاثون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/٤/١٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حمزة البرى